



شركة أنفال كابيتال

تقرير إفصاح الركيزة الثالثة

للعام ٢٠٢٠م



عن أنفال كابيتال

شركة أنفال كابيتال المشار إليها بـ "الشركة" أو "أنفال" (هي شركة مساهمة سعودية مقفلة، ويقع مقرها الرئيسي في جدة. حصلت على ترخيص هيئة السوق المالية رقم ٣٧ - ١٤١٨٠ بتاريخ ٢٣/٠٩/٢٠١٠م للتعامل بصفة أصيل، والإدارة والترتيب، وتقديم المشورة. والحفظ في أعمال الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تتعلق الركيزة الثالثة الخاصة بالإفصاحات الواردة في هذا التقرير بالقوائم المالية المراجعة لشركة أنفال عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. تم جمع هذه المعلومات وفقاً للحد الأدنى من متطلبات هيئة السوق المالية للإفصاح سنوياً عن المعلومات الخاصة بالسوق بحسب ما يشير إليه الباب السابع "الركيزة الثالثة - الإفصاح وإعداد التقارير" من قواعد الكفاية المالية.

١-١ متطلبات الحد الأدنى لرأس المال - الركيزة الأولى

تحدد الركيزة الأولى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، لتغطية مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية كما هو وارد في الباب الثالث من الفصل الرابع وحتى الفصل السادس عشر من قواعد الكفاية المالية.

كان المعتمد في أنفال كابيتال هو استخدام الطريقة المعيارية في حساب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الائتمان. تحدد نسبة رأس المال الخاصة بمخاطر التشغيل بحسب منهج المؤشر الاساسي وذلك بحسب نسبة ١٤% من مؤشر الدخل (متوسط الدخل التشغيلي لأخر ثلاث سنوات) أو بحسب طريقة أساس النفقات وذلك بحسب نسبة ٢٥% من النفقات لآخر بيان سنوي مراجع، أيهما أكبر.

ونظراً لأن الأعمال متوقفة في أنفال كابيتال منذ عام ٢٠١٨م حيث قرر مجلس الإدارة (نتيجة عدم تمكن الشركة من تصحيح وضع رأسمالها) أن يتم إيقاف الدخول في أعمال جديدة وتصفية كافة الأعمال القائمة تمهيداً لتصفية الشركة.

٢-١ عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) الركيزة الثانية:

تحدد الركيزة الثانية من قواعد الكفاية المالية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الواردة في الباب السادس والملحق التاسع من قواعد الكفاية المالية.

تفرض الركيزة الثانية على الأشخاص المرخص لهم تنفيذ مراجعات شاملة على جميع المخاطر الجوهرية وإجراء اختبارات التحمل والتخطيط الإستراتيجي لرأس المال وتحديد أطر الرقابة الداخلية وأدوار ومسئوليات الإدارات/الأفراد المسؤولين بشكل رئيسي في تنفيذ أطر العمل.

اتخذت الشركة إجراءات تطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وتقييم متطلبات رأس المال حسب هيكل المخاطر الخاصة بالشركة وكذلك حجم ومستوى تعقيد الأعمال، وذلك وفقاً للإمكانات المتاحة حيث أنه عملياً لا توجد أعمال أو أنشطة بخلاف إنهاء القائم منها بغرض تصفية الشركة. وكان إعداد التقرير في محاولة لتحقيق متطلبات الهيئة فقط.



٣-١ الإفصاح وإعداد التقارير - الركيزة الثالثة

تهدف الركيزة الثالثة إلى تقديم تقارير مفصلة وشفافة عن إطار الأعمال التي تسهل عملية انضباط السوق حيث أن تبادل المعلومات يسهل عملية تقييم الأشخاص المرخص لهم من جانب الآخرين ومنهم المستثمرين والمحللين والعملاء ووكالات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى تحسين حوكمة الشركات. وقد تمت مراجعة المعلومات الواردة في هذا التقرير والتحقق من صحتها لتكون وفق القواعد والأحكام النافذة في وقت إصداره والتي تغطي البنود الكمية والكيفية معًا. تلتزم أنفال كابيتال بنشر الإفصاح الخاص بالركيزة الثالثة على موقعها الإلكتروني www.anfaalcapital.com:

٤-١ الشركات التابعة:

ليس لدى شركة أنفال كابيتال أي شركات تابعة داخل أو خارج المملكة العربية السعودية.

٢. هيكل رأس المال:

لأغراض تنظيمية، يتعين تصنيف رأس المال داخل فئتين رئيسيتين وهما الشريحة الأولى والشريحة الثانية كما هو موضح أدناه.

١-٢ الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1):

الشريحة الأولى لرأس مال الشركة تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطي (فيما عدا احتياطات إعادة التقييم) والأرباح المبقاة أو الخسائر المتراكمة المراجعة، كما تشمل خصومات في شكل توزيعات من الأرباح المبقاة وحقوق المساهمين السلبية.

جدول ١ - الشريحة الأولى لرأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	شريحة رأس المال الأولى (آلاف الريالات)
٦١,٥٠٠	٦١,٥٠٠	رأس المال المدفوع
		الاحتياطي النظامي (باستثناء احتياطي إعادة التقييم)
(٥٧,٦٤١)	(٦٠,٥٢٤)	الأرباح المبقاة / الخسائر المتراكمة المدققة
		الاقتراعات والخصومات من الشريحة الأولى لرأس المال
٣,٨٥٩	٩٧٦	إجمالي الشريحة الأولى لرأس المال

فيما يلي عرض ملخص لعناصر وبنود رأس المال:

رأس المال المدفوع: وهو رأس المال المدفوع بالكامل منذ التأسيس.

الاحتياطي: وفقا لنظام الشركات بالمملكة العربية السعودية، تلتزم الشركة بتوفير الاحتياطي النظامي وذلك بتخصيص نسبة ١٠% من صافي الدخل حتى تساوي نسبة الاحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة والتي لا يمكن توزيعها كأرباح للمساهمين. الأرباح المبقاة/ الخسائر المتراكمة: بعد خصم جميع المبالغ المستحقة لسداد ضرائب الدخل والزكاة بالمملكة العربية السعودية والمستحقة على جميع أسهم المساهمين، يتم تحويل أرباح المساهمين وجميع المبالغ المتبقية إلى الأرباح المبقاة بعد



الانتهاء من مراجعة القوائم المالية للسنة، وفي حال الخسائر المتراكمة، فيتم خصم الأرباح الصافية خلال السنة من مجموع الخسائر المتراكمة.

٢-٢ الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2):

تتكون الشريحة الثانية لرأس مال الشركة من المبالغ الاحتياطية لإعادة التقييم والتي تكون نتيجة لتغيير القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المتاحة للبيع.

جدول ٢ - الشريحة الثانية لرأس المال وإجمالي قاعدة رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	شريحة رأس المال الثانية (بالآلاف الريالات)
-	-	احتياطيات إعادة التقييم
-	-	إجمالي الشريحة الثانية
٣,٨٥٩	٩٧٦	إجمالي قاعدة رأس المال الشريحة الأولى والثانية

٣ كفاية رأس المال:

تعرف أنفال كابيتال "الحد الأدنى لرأس المال" بأنه المصدر اللازم لتغطية الخسائر غير المتوقعة، والتي من خلالها تستطيع الشركة الاحتفاظ بمستوى كاف لرأس المال يمكن من خلاله تغطية المخاطر المحتملة للأعمال ودعم الأنشطة الحالية والمستقبلية.

١-٣ معدل كفاية رأس المال ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال:

لا تمتلك أنفال كابيتال رأس مال كاف حيث تقل قاعدة رأس المال عن إجمالي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.

جدول ٣ - معدل كفاية رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	التفاصيل (بالآلاف الريالات)
٣,٨٥٩	٩٧٦	الشريحة الأولى لرأس المال
-	-	الشريحة الثانية لرأس المال

يستعرض الجدول التالي التحليلات لأرقام رأس المال خلال العام ٢٠٢٠ م

جدول ٤ - كفاية رأس المال وأرقام رأس المال لعام ٢٠٢٠ م

٢٠٢٠	التفاصيل (بالآلاف الريالات)
٩٧٦	الشريحة الأولى لرأس المال
-	الشريحة الثانية لرأس المال
٩٧٦	قاعدة رأس المال
١,٠٧٩	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
٤٢٩	مخاطر الائتمان



-	مخاطر السوق
٦٥٠	مخاطر تشغيلية
١,٠٧٩	إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
٠,٩٠	معدل كفاية رأس المال
(١٠٣)	الفائض/العجز في قاعدة رأس المال

٢-٣ عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICCAP):

تتضمن العملية بعض المعلومات الأساسية بشأن الهيكل التنظيمي للشركة، والسياسات التي تقوم عليها نظم تقييم المخاطر وإدارة المخاطر في الشركة.

تصف عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إستراتيجيات العمل التي تتبناها الشركة وتوقعاتها لوزن المخاطر المحتملة على الموجودات خلال الثلاث سنوات القادمة ومستوى إقدام الشركة على المخاطر وتقييم احتمالات التعرض لمخاطر معينة ورأس المال المخصص لهذه المخاطر المحتملة وكيفية الحد منها.

يجري مراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بواسطة إدارة الشركة ويعتمد بواسطة مجلس الإدارة على أساس سنوي ويرفع التقرير إلى هيئة السوق المالية.

وفي الواقع، فإنه ونظراً لتوجه الشركة للتصفية وإنهاء أعمالها فإنه لا توجد رؤية واضحة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال حيث أن القرار الإستراتيجي القائم حالياً هو تصفية الشركة وإنهاء أعمالها وشطب سجلها.

٣-٣ تحليل السيناريوهات واختبارات التحمل:

تشير تحليل السيناريوهات واختبارات التحمل إلى طرق مختلفة (كمية و/أو نوعية) مستخدمة من قبل الشركة لتقييم مدى تعرضها لأحداث استثنائية محتملة الحدوث. تستخدم طرق إدارة المخاطر في تقييم الآثار المحتملة لحدث معين و/أو حركة وسط مجموعة من المتغيرات المالية على الوضع المالي للشركة.

يتم إبلاغ الإدارة العليا للشركة بانتظام بنتائج اختبارات التحمل للتأكد من أن الشركة لديها رأس مال كافي مع الحد من أي مخاطر غير مقبولة. يتم مراجعة هذه السيناريوهات وتحديثها بانتظام بحسب متغيرات السوق ويتم إبلاغ هيئة السوق المالية بمختلف سيناريوهات التحمل وتأثيراتها على الوضع المالي بشكل سنوي.

وبالنظر إلى الوضع الحالي للشركة فإن ذلك لا يستلزم تحليلاً للحساسية أو اختباراً للتحمل حيث أن كافة الأعمال متوقفة.

٤ إدارة المخاطر:

تتولى إدارة المخاطر في المقام الأول مسؤولية تحديد وقياس ومراقبة والإشراف على منظومة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وإعداد التقارير بشأنها، كما تشمل مسؤوليات إدارة المخاطر أيضاً على حماية وتطوير وإضافة قيمة للشركة والحفاظ على البرامج التي تحمي الشركة من الخسائر والمخاطر غير المتوقعة وفقاً لسياسة إدارة المخاطر في الشركة، وكذلك إنشاء بنية تحتية قوية لإدارة المخاطر للشركة بأكملها والأطراف التي لديها مصلحة بالشركة.

١-٤ ممارسة إدارة المخاطر:



حالياً لا تتعرض الشركة إلى أي مخاطر مرتبطة بأنشطتها مثل: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة. وحيث أن برنامج إدارة المخاطر العام يسعى عادة إلى زيادة العائدات عن مستوى المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للشركة. فإنه ونظراً لوضع الشركة الراهن بالتوجه للتصفية وتعليق التراخيص الممنوحة لها من قبل هيئة السوق المالية فإنه لا مجال لممارسة إدارة المخاطر إلا بطلب ضخ سيولة في الشركة لمواجهة متطلبات المصاريف الإدارية والعمومية.

١-١-٤ الاستراتيجيات والعمليات الخاصة بإدارة المخاطر:

حيث يشمل إطار إدارة المخاطر بالشركة جميع أنشطة الشركة التي تؤثر على هيكل المخاطر، والقرارات والإجراءات لتجنب المخاطر أو الحد منها. فإنه حالياً لا يتم تحقيق ذلك بحسب ما تم شرحه أعلاه.

٢-١-٤ هيكل وتنظيم إدارة المخاطر:

يوجد حالياً موظف وحيد يقوم بأعمال المطابقة والالتزام وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال، وهو المسئول عن جميع الوظائف والمهام التي تتعلق بإدارة المخاطر على مستوى الشركة بناء على سياسة إدارة المخاطر ودليل الإجراءات الذي تتبناه الشركة، وذلك لعدم وجود أي أنشطة تستوجب تعيين إدارة يختص كل منها بأحد هذه الوظائف.

٣-١-٤ نطاق وطبيعة إعداد التقارير حول المخاطر ونظم قياسها:

يتمثل الخطر الوحيد الذي يقابل الشركة حالياً بالعجز عن سداد الرواتب الشهرية للموظفين والإيجار والمصروفات الإدارية والعمومية، ويتم رفع تقرير شهري لمجلس الإدارة عن وضع السيولة للشهر الحالي والمتوقع للشهر التالي.

٤-١-٤ السياسات والإرشادات الخاصة بمراقبة المخاطر والحد منها:

كما ذكرنا سابقاً فإن الخطر الوحيد هو عجز السيولة ويتم رفع تقرير دوري بشأنه لمجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بإشعار المساهمين في الشركة وفقاً لذلك.

٢-٤ مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي عدم مقدرة طرف ما في أداة مالية على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. حالياً لا يوجد لدى الشركة أنشطة قد تؤدي إلى نشأة مخاطر ائتمانية محتملة.

٤-٤ مخاطر السوق:

وهو التغيير السلبي في أسعار السوق ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال وضع حدود لقابلية تحمل مخاطر السوق معتمده، بالإضافة إلى اتباع التعليمات النظامية والمتطلبات الشرعية، ومن أهم المخاطر المتعلقة بالسوق التي تتعرض لها الشركة التغيرات السلبية في الأسعار ويتم معالجتها عن طريق سياسة إيقاف الخسارة. ولا توجد حالياً مخاطر سوقية تواجه الشركة لعدم وجود أنشطة قائمة.



٥-٤ المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، الأشخاص، الأنظمة، أو من الأحداث الخارجية، كما تندرج تحت هذه المخاطر، المخاطر القانونية والتي تنشأ نتيجة التعرض للغرامات، والعقوبات، أو الأضرار العقابية الناجمة عن الإجراءات الإشرافية، وكذلك التسويات الخاصة.

١-٥-٤ إدارة المخاطر التشغيلية:

ترى الشركة أن أي خلل في وسائل الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة والتشريعات وحوكمة الشركات كأهم جانب من جوانب المخاطر التشغيلية، حيث يمكن أن يؤدي الخلل إلى تكبد خسائر مالية عن طريق الخطأ أو الغش أو الفشل في الأداء بصورة ملائمة في الوقت المناسب، وتسعى الشركة إلى نشر ثقافة الالتزام بالحوكمة بين موظفيها وكافة الأطراف ذات العلاقة حيث أن وجود ثقافة للرقابة الداخلية القوية إلى جانب التخطيط لحالات الطوارئ كلها عناصر أساسية للإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية.

يتحمل مدراء الإدارات مسئولية تحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها بحسب مواقعهم، وتتضمن هذه العملية الحصول على دعم من مدير المخاطر. وتماشياً مع متطلبات هيئة السوق المالية فإن لدى أنفال كابيتال ترتيبات استثمارية الأعمال (BCP) موثقة، ويتم تحديثها سنوياً وتعمل على ضمان أن لدى الشركة المقدرة في إدارة الأزمات غير المتوقعة، ولضمان استمرار الأعمال.

٦-٤ مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة هي صعوبة الوفاء بالالتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال توفير السيولة النقدية أو الموجودات المالية الأخرى.

١-٦-٤ إدارة مخاطر السيولة:

نظراً لعدم وجود موارد للشركة حالياً بخلاف استنزاف رأس المال فإن شركة أنفال كابيتال تتطلع إلى دعم المساهمين لاحتياجات رأس مال الشركة كلما دعت الحاجة، وقد رفعت الشركة من خلال رئيس مجلس الإدارة عدة طلبات إلى المساهمين لضخ أموال للتعامل مع أزمات السيولة التي قد تواجهها الشركة إلى حين تصفيتها. ولم يكن هناك تجاوب من المساهمين نظراً لتوجههم لتصفية الشركة وعدم الرغبة في زيادة الخسائر. وتندرج إدارة السيولة تحت اختصاص المدير المالي وبدعم من الإدارة العليا وبإشراف مجلس الإدارة، ولا توجد أموال فائضة يمكن للشركة أن تستثمرها في أدوات سوق نقدية من أجل دعم متطلبات السيولة للشركة.

٢-٦-٤ مخاطر أسعار العملات:

هي مخاطر تغير قيمة أداة مالية ما نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية. ولا تتعرض أنفال كابيتال لمخاطر تقلب وتذبذب سعر صرف العملات الأجنبية حيث أن جميع حساباتها ومعاملاتها بالريال السعودي.